شكاوى بحق مرشحين بعضهم يلصق صوره فوق صور مرشحين آخرين.. ومناصرو مرشحين يطلقون أعيرة نارية

استعداداً للانتخابات.. مراد لـ«الوطن»: تشكيل أغلب لجان المراكز الانتخابية

| محمد منار حميجو

أكد رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات جهاد مراد أن عدد المراكز الانتخابية في سورية ٨١٥٠ مركزاً انتخابياً، مشيراً إلى أن أغلب المحافظين أصدروا قرارات بتحديد لجان مراكز الانتخابات وتم تحديد مواعيد لحلف اليمين القانونية لهذه اللجان عملاً بأحكام المادة ١٥ من قانون الانتخابات العامة، متوقعاً أنه في نهاية الأسبوع يتم تحديد باقي لجان المراكز الانتخابية، إضافة إلى أنه تم تأمين كل مستلزمات الانتخابات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مراد أنه ينتهي تقديم طلبات الانسحاب غداً الإثنين باعتبار أن المهلة تنتهي قبل أسبوع من موعد يوم الانتخابات وذلك بأن يتقدم الراغب في الانسحاب بطلبه إلى اللجنة القضائية الفرعية في المحافظة، وبالتالي بعد إغلاق باب الانسحابات يتم إعداد صياغة بأعداد المرشحين الذين لم يعد لهم الحق في الانسحاب وإرسالها بجداول إلى مراكز الانتخابات.

وكشف مراد أنه ورد العديد من الشكاوى حول وجود مخالفات من بعض المرشحين منها أن مندوبي بعضهم يقومون بلصق صور مرشحيهم فوق صور مرشحين آخرين، كما أن هناك بعض المرشحين ينصبون الخيم في أماكن تؤدي إلى قطع الطرقات العامة، إضافة إلى ورود شكاوى عن قيام مناصرين لبعض المرشحين بإطلاق العيارات النارية، مشيراً إلى أنه تم توجيه الشاكين لتقديم شكاوى لدى المحامي العام في المحافظة التي يوجدون فيها، كما تم توجيه البلديات في المحافظات بإزالة أي مخالفات متعلقة بالدعاية الانتخابية.

ولفت إلى أن اللجنة القضائية العليا للانتخابات ليست لها صفة الضابطة العدلية في ملاحقة الجريمة بل إن الجرائم المنصوص عنها في قانون الانتخابات العامة تخضع للتحقيق العادي الذي تخضع له باقي الجرائم، موضحاً أن القضاء المختص في النظر في الجرائم العادية هو المختص في الجرائم المنصوص عنها في قانون الانتخابات، ومن هذا المنطلق فإن كل متضرر عليه أن يقدم شكوى إلى المحامي العام في المحافظة الموجود فيها وعلى الشاكي أن يرفق شكواه بالدليل.

وبين مراد أن قانون الانتخابات العامة ينص على أن النشرات والدعايات الانتخابية يجب أن تكون في الأماكن المخصصة من السلطات المحلية، وبالتالي فإن كل من ينشر صوره حملته الانتخابية خارج هذه الأماكن المخصصة يعتبر مخالفاً للقانون.

وبين أن اللجنة القضائية العليا للانتخابات تبذل كل الجهد لإنجاح العملية الانتخابية وتم اتخاذ كل الإجراءات التي تضمن إنجاح العملية الانتخابية وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، مشيراً إلى أن الدولة قدمت كل ما عليها من تسهيلات ومستلزمات لإنجاح الانتخابات.

تحديد ٨١٥٠ مركزاً انتخابياً

غلاء الإعلانات الطرقية دفع مرشحين للعزوف عن الطباعة

«تقنين» بالدعاية الانتخابية للمرشحين في اللاذقية

٢,٥ مليون ليرة تكلفة طباعة ١٠ لافتات

| اللاذقية- عبير محمود

على غير العادة، لم تمتلئ شوارع وجدران وأعمدة مدينة اللاذقية بصور المرشحين لانتخابات مجلس الشعب، وقد لوحظ «تقنين» بالإعلانات المصورة واللافتات في الطرقات وذلك قبل أسبوع من الاستحقاق المنتظر، كما لم يتم الإعلان بشكل مكثف عن مهرجانات خطابية، كما في حملات سابقة.

وعند سؤال أحد المندوبين عن بعض المرشحين ومنهم أعضاء مجلس حاليون، ذكر بأن غلاء تكاليف الإعلانات الطرقية جعل العديد منهم يعزف عن الطباعة ونشر اللافتات، كما كانوا يفعلون في السابق، ليبقى عدد قليل منهم من ينشر صوره خلال الحملات الإعلانية قبيل أيام على موعد الانتخابات المقررة في ١٥ الجاري، مع الإشارة إلى إقبال معظم المرشحين على الإعلان عن حملاتهم الانتخابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وأشار إلى أن تكلفة اللافتة القماشية الطرقية أكثر من ٢٥٠ ألف ليرة «١٠٠ ألف لكل متر» بما يعادل ٢,٥ مليون ليرة في حال طباعة ١٠ لافتات فقط!، وتكلفة الصورة الملونة «فليكس 1X1 متر»، تتراوح بين ١٤٠ إلى ١٦٠ ألف ليرة، بمعدل نحو ٢ مليون لكل «دزينة صور»، إضافة إلى تكاليف اللصق للصور والحبال الخاصة بتعليق اللافتات القماشية وغيرها من تكاليف مادية للإعلانات.

ورأى مواطنون أنه من الضروري الالتزام بأماكن الإعلانات وعدم وضع الصور على الأبنية والأعمدة وغلق المحلات بشكل عشوائي، مطالبين بضبط هذه الظواهر التي تسيء للمظهر العام، وخاصة مع تزامن الانتخابات مع بداية الموسم السياحي.

وحول ما يقوله القانون بخصوص هذه الإجراءات، أكد رئيس اللجنة القضائية الفرعية للانتخابات القاضي أسعد محرز لـ«الوطن»، أن قانون الانتخابات ينص على أنه لكل مرشح تم قبول ترشيحه بشكل نهائي أن يذيع نشرات بإعلان ترشيحه ويقيم ندوات أو اجتماعات أو خطابات يبين فيها خطته وأهدافه بما يتعلق ببرنامجه الانتخابي.

وتابع القاضي محرز بالقول: إن هناك ضوابط لهذه الأمور، منها عدم الطعن بالمرشحين الآخرين أو التشهير بهم أو التعرض لحرمة حياتهم الخاصة، والحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم تضمين الدعاية الانتخابية أي دلالات مذهبية أو طائفية أو إثنية أو عرقية، إضافة إلى عدم تضمين الدعاية الانتخابية ما يخالف الآداب العامة والنظام العام، وعدم لصق الإعلانات والمنشورات والصور بغير الأماكن التي تحددها جهات الإدارة المحلية المختصة.

ونوه محرز بأن المرشح حر بالنسبة لعقد اجتماعات وإقامة مهرجانات خطابية ولا يجوز فرض أي قيد عليها شريطة إخطار وزارة الداخلية أو أي من وحداتها الشرطية المختصة قبل ٢٤ ساعة من موعد الاجتماع، مع الالتزام بعدم عقد الاجتماعات أو إقامة المهرجانات في دور العبادة أو بجوار المشافي.

وأشار القاضي إلى أنه بالنسبة للمرشحين من الموظفين العامين «وهم نسبة لا بأس بها في اللاذقية»، لا يجوز بأي شكل من الأشكال تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لأغراض الدعاية الانتخابية ويستثنى من هذا الموضوع الأماكن التي تضعها إدارات الدولة أو جهات الإدارة المحلية تحت تصرف المرشحين والأحزاب السياسية.

وأضاف: فيما يخص المال المخصص للدعاية الانتخابية، يحظر على أي مرشح أو حزب سياسي تمويل حملته الانتخابية من أي أموال أو هبات أو مساعدات خارجية أو أجنبية، إذ إنه مع نهاية الحملة سيقدم حساباً ختامياً يبين فيه موارد ومصادر الأموال الانتخابية وكيفية صرف هذه الأموال.

من جهته، أكد رئيس مجلس مدينة اللاذقية حسين زنجرلي لـ«الوطن»، الالتزام بقانون الانتخابات والتأكيد على المرشحين التقيد بالتعليمات والقانون لناحية الحملات الدعائية وأماكن وضع الصور واللوحات الإعلانية، منوهاً بوجود تسهيلات كبيرة للمرشحين لتنفيذ حملاتهم الدعائية وفق القانون.

وبين زنجرلي أن مجلس المدينة يخصص أماكن محددة لوضع الصور ضمن المدينة ومنها لوحات مؤطرة خشبياً على الجدران للصق صور المرشحين، ولوحات خشبية مكتوب عليها إعلانات مخصصة وهي موزعة بأماكن متفرقة ضمن المدينة، إذ تم توجيه مديرية النظافة ودائرة الخدمات والصيانة لوضع ألواح مخصصة لإعلانات المرشحين ضمن أحياء المدينة وبالشوارع الرئيسية بشكل مرتب ولائق.

ولفت إلى ضرورة أن تكون اللوحات المعلقة غير معيقة للحركة في الشوارع ولا تحجب الرؤية وإلا سيبلغ المرشح بإزالتها أو تغيير موقعها، منوهاً بأنه عند دخول فترة الصمت الانتخابي يتم إبلاغ المرشحين بإزالة اللوحات الإعلانية الخاصة بهم، وفي حال عدم إزالتها تقوم الجهات المكلفة بمجلس المدينة بإزالتها وتحديد الأجور على المرشح.

وذكر رئيس البلدية أن أي ملصق أو حالة مسيئة للمظهر العام أو تسبب حجب للرؤية أو شكوى من الأهالي، تعتبر جميعها مخالفات يتم إثرها إزالة الإعلان وترتيب مخالفة على صاحبها وفق القانون كما باقي مراكز المدن والبلديات.

وأضاف: فيما يخص المال المخصص للدعاية الانتخابية، يحظر على أي مرشح أو حزب سياسي تمويل حملته الانتخابية من أي أموال أو هبات أو مساعدات خارجية أو أجنبية، إذ إنه مع نهاية الحملة سيقدم حساباً ختامياً يبين فيه موارد ومصادر الأموال الانتخابية وكيفية صرف هذه الأموال.

توقعات بانخفاض أعداد المقبولين في «الإعلام والعلوم السياسية»

لجنة لوضع ٥٠ سؤالاً لاختبار الطلاب بامتحان معياري لـ٦٠ دقيقة

حسون لـ«الوطن»: أسئلة «تغربل» الطلاب وليست تعقيدية

| فادي بك الشريف

بدأت كليتا الإعلام والعلوم السياسية بوضع نماذج الاختبار المعياري المعتمد من وزارة التعليم العالي لتطبيقه اعتباراً من مفاضلة العام الدراسي القادم للقبول في الكليتين المذكورتين، عبر لجنة مشكلة تشرف على وضع عدد من الأسئلة التي تراعي مهارات الطلبة ومستوياتهم وثقافتهم العامة.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف عميد كلية العلوم السياسية في جامعة دمشق محمد حسون أنه تم البدء بوضع ١٠٠ سؤال يختار منها النصف لاعتمادها ضمن الامتحان المعياري المقرر قريباً لمدة ٦٠ دقيقة، تزامناً مع الإعلان عن مفاضلة القبول الجامعي للعام الدراسي القادم، وذلك بالتنسيق مع رئاسة جامعة دمشق ووزارة التعليم العالي.

وأكد حسون أنه تم تشكيل لجنة سرية مختصة تركز على ٣ محاور تشمل «تاريخ سورية، والمستجدات العامة، إضافة إلى الأسئلة التي تراعي الثقافة العامة للطلاب»، ذاكراً أن ٥٠ بالمئة هو معدل النجاح في الامتحان للتفاضل مع معدل الطالب في الشهادة الثانوية وذلك للراغبين بالتقدم إلى كلية العلوم السياسية حسب درجاتهم فيه ورغباتهم.

وتوقع عميد كلية العلوم السياسية أن ينخفض عدد المقبولين في الكلية هذا العام لما دون ٤٠٠ طالب، ولاسيما أن الامتحان المعياري من شأنه أن «يغربل» عدداً من الطلاب، وبالتالي لا يمكن لهم التقدم إلى المفاضلة حتى لو كانت درجاتهم تخولهم ذلك، موضحاً أن الامتحان لن يكون جلسة استثنائية لمجلس الوزراء لمناقشة مستوى تعقيدي، بل على العكس ستكون الأسئلة موضوعية بسيطة تميز الطلاب عن بعضهم البعض.

وأضاف: لو حصلنا مثلاً على نحو ٢٠٠ طالب أو ٢٥٠ طالباً هذا العام ذوي نوعية جيدة لديهم الرغبة والمعلومات والمهارات أفضل من ٤٠٠ طالب لم يكن هناك معيار لتحديد مستوياتهم، وخاصة أنه لا يبقى من السنة الأولى وحتى السنة الرابعة نحو ١٠٠ طالب وطالبة.

في السياق أوضح حسون أن العمل يجري على تطوير الخطة الدرسية لتواكب المتغيرات والتطورات الحاصلة، منوهاً إلى وجود ٤٤ مقرراً، ومن الممكن إضافة مواد جديدة أو دمج أخرى أو الاستغناء عن بعض المقررات، وهذا بحاجة إلى موافقة المجالس العلمية المختصة ليصار إلى دراستها ورفعها إلى مجلسي الجامعة والتعليم العالي.

من جانبها بينّت عميد كلية الإعلام بجامعة دمشق بارعة شقير لـ«الوطن» البدء بوضع الأسئلة التي تركز على الذائقة اللغوية والمهارات والحس الاتصالي، والثقافة العامة ضمن المحاور والأساسيات الخاصة بالإعلام.

وأكدت شقير عدم وجود اختبار شفهي، وإنما امتحان معياري من ٥٠ سؤالاً ولمدة ٦٠ دقيقة لاختبار الطلاب الراغبين بالتقدم للقبول في كلية الإعلام، إضافة إلى التركيز في القبول على اختباري اللغتين العربية والإنكليزية.

وأوضحت عميدة الكلية أنه من المتوقع أن ينخفض عدد الطلاب المقبولين في مفاضلة هذا العام عن العام الماضي بعد تطبيق الاختبار المعياري، ولاسيما أن الكلية قبلت العام الماضي نحو ٤٠٠ طالب في السنة الأولى، ومن مصلحة الطالب معرفة مدى مناسبة هذا التخصص مع قدراته ورغبته وميوله.

وكان وزير التعليم العالي قد اجتمع مؤخراً مع عميدي الكليتين، مستعرضاً السياسات التعليمية والآليات المتبعة في القبول الجامعي خلال السنوات الأخيرة، مع التأكيد على الاختصاصات النوعية، وضرورة تعديل الخطط والمناهج، ووضع جزء من هذه الخطط للتدريب والتأهيل سواء في القطاعات الحكومية أم القطاعات الخاصة لاكتساب الخريج المهارات العملية التطبيقية تمهيداً لدخوله إلى سوق العمل، بما يحقق التوظيف الأمثل لسياسة الاستيعاب الجامعي بشكل يحقق الفائدة للطالب والخريج لتحقيق الكفاءة والعدالة بما ينعكس على قطاع التعليم العالي.

يشار إلى وجود عدد من الكليات تأخذ الموهبة في الاعتبار للقبول فيها مثل الهندسة المعمارية التي يطبق فيها اختبار يدل على الموهبة، وأيضاً كلية الفنون الجميلة والتربية الرياضية والتربية الموسيقية، وللراغبين بالتقدم إلى أقسام اللغتين الإنكليزية والفرنسية.

شقير لـ«الوطن»: لن يكون هناك اختبار شفهي

فساد علني في المعهد الصحي بالحسكة! والإدارة تقرر إعادة الاختبار

| الحسكة- دحام السلطان

شكاوى مزدوجة جاءت بالجملة، من الكثير من طلبة المعهد الصحي بالحسكة، ليضعوها برسم المعنيين ومن يهمه الأمر، حيث تناول القسم الأول من الشاكين المتضررين الذين توقف قرار نجاحهم، والبالغ عددهم ٨٢ طالباً وطالبة من أصل ٢٠٤ طلاب وطالبات، الذين كان من المفترض أن يكونوا قد تخرّجوا وأنهوا دراستهم على مدار السنتين الأولى والثانية من مرحلتي الدراسة في نهاية العام الدراسي الماضي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤م، قبل أن يتفاجؤوا بأن نتائج تخرّجهم المفترضة جاءت مع وقف التنفيذ.

وحسب زعمهم، فإن أحد الأشخاص من أبناء مدينة الحسكة تقدّم بشكوى على المعهد وإدارته بتهمة التلاعب والتزوير في النتائج، لكون أحد الطلاب من الذين يخصونه بصلة قربى يكون من الطلبة المنافسين الأوائل في المعهد الصحي ومن المفترض أن يكمل دراسته في كلية الطب البشري بعد تخرجه في المعهد، حسب نظام الدراسة المعمول به في المعهد.

وأوضح الشاكون أنه توقف قرار تخرجهم الذي لم يتحقق وير النور بعد لعدم تمكنهم من الحصول على أي مستند ورقي يثبت التخرج لطلبة السنة الثانية، أو النجاح من السنة الأولى إلى السنة الثانية، نتيجة لشكوى الشخص المشار إليه، مطالبين المعنيين بالأمر معالجة هذا الموضوع الذي لم يُحسم بعد، بعد أن شاهدوا كشوف علاماتهم معلقة على لوحة إعلانات النتائج بالمعهد، ليعودوا بدراستهم إلى نقطة الصفر ويضيع عليهم جهد وتعب السنوات الدراسية الماضية التي راحت عليهم، نتيجة قرارات جائرة لا يتحملون وزرها، بل تعود تبعاتها لإدارة المعهد السابقة وشعبة الامتحانات والكادر التدريسي فيها، الذي أضاع تعبهم سدى.

وأشاروا إلى أنهم بذلك نالوا العقوبة بمفردهم وتم غض النظر عن الذي يستحق العقوبة الذي أضاع عليهم تعبهم الذي مضى! لأنهم لم يقترفوا أي ذنب الذي كان بطله الإهمال الوظيفي والتقصير من الجهات المعنية بالمعهد التي ارتكبت أخطاء تتعلق بتحصيلهم الدراسي!

على خطّ موازٍ، بيّن مصدر في إدارة المعهد الصحي الحالية لـ«الوطن» التي خلفت الإدارة السابقة، أن الشكاوى في القسم المقابل للشكاوى الأولى، تقدم بها طلبة آخرون موجودون على الضفة الأخرى من المعهد، يطالبون بإنصافهم والتعامل معهم بتحقيق ميزان العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص، الذي لم يكن عادلاً بين الطلبة، من خلال درجة الأعمال المخصصة للطلبة، التي مُنحت بالجملة لكل من حضر ولكل من غاب عن الامتحان العملي على حد سواء، حسب الأمور التي جرت خلال فترة وجود الإدارة السابقة على رأس العمل وهي الأدرى بها حسب زعمهم، وجاءت بناء على الشكاوى التي جاءت من الطلبة أنفسهم بعد أن انعدمت حالة العدالة والتقييم الحقيقي لمستوى الطالب الذي يطمح لأن يحصل على أعلى الدرجات ويكون من ضمن نسبة الـ١٠ بالمئة ليتابع تحصيله العلمي في كلية الطب البشري بحيث تكون نسبة ٣ بالمئة من حصة العام في الجامعات الحكومية و٧ بالمئة من طلبة الإلزام والخدمة في المؤسسة الصحية.

وأشار المصدر إلى أن العمل سيتم حسب التعليمات الوزارية حسب القرار ١٢٣/ ٥- فيما يخص الناجحين البالغ عددهم ٨٢ طالباً وطالبة والـ ١٢٢ طالباً وطالبة الراسبين، وذلك بفتح سجلات جديدة من أجل إعادة اختبار درجة الأعمال للطلبة «موضوع اللغط والشكاوى» الذين لم يحضروا اختبارات العام الدراسي الماضي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤ والدورة الفصلية الملحقة به، وكذلك إعادة مقرر الامتحان النظري للطلبة الراسبين في الامتحان العملي، لاسيما «مادة التشريح ووظائف الأعضاء» باعتبارها المادة التي كانت مثار الجدل ورسب فيها معظم الطلبة.

وأضاف المصدر: الأمور تجري الآن بشكل سليم في المعهد منذ بداية العام الدراسي الجاري ٢٠٢٤- ٢٠٢٥ بعد أن تمت الاستفادة من أخطاء من سبقنا ليظل هذا الموضوع موضع لغط نتيجة فساد علني والذي ينبغي ألا يمر مرور الكرام لدى من يهمه الأمر!

محافظ دير الزور لـ«الوطن»: مشاريع قيد التنفيذ بكلفة ١٢,٣ مليار ليرة

| عبد المنعم مسعود

أكد محافظ دير الزور معتز قطان أنه تمت المصادقة على ٣٩ عقداً لتنفيذ صيانة لطرق المحافظة تبلغ قيمتها الإجمالية ١٢,٣ مليار ليرة، مشيراً إلى أن هذه المشاريع تأتي في إطار الدعم الحكومي المستمر لمحافظة دير الزور.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد قطان أنه سيكون لهذه المشاريع انعكاس إيجابي على تحسين الواقع الخدمي في المحافظة التي تعرضت معظم مرافقها للتخريب المنهج على يد التنظيمات الإرهابية.

ولفت قطان إلى أن هذه المشاريع شملت معظم مناطق ومدن وبلدات المحافظة وسيتم المباشرة بتنفيذها فور الانتهاء من إجراءات التعاقد، وتم التوجيه بضرورة الإسراع في إنجاز المشاريع لوضعها في الخدمة بأقرب وقت.

ووفقاً لقطان فإنه من المشاريع عقد تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع المجمع التجاري العائد لمجلس مدينة دير الزور بقيمة عقدية مقدارها مليار و٥٦٦ مليوناً و٣٠٠ ألف ليرة، وعقد تنفيذ مشروع صيانة وتعبيد بعض الطرق على خط الحسينية- مراط- حطلة- مظلوم بقيمة عقدية مقدارها أكثر من ١٧٢ مليون ليرة.

وأضاف: من بين العقود عقد تنفيذ مشروع صيانة ومد مجبول إسفلتي لعدد من الطرق في بلدة الغبرة بريف دير الزور الشرقي بقيمة عقدية مقدارها ٢١٠ ملايين و١٢٨ ألف ليرة، وعقد تنفيذ مشروع صيانة وتعبيد عدد من الطرق في العشارة ودبلان وصبيخان وتشرين والدوير بريف المحافظة الشرقي بقيمة عقدية مقدارها ٢٠٤ ملايين و٣٤٤ ألف ليرة.

ووفقاً لخطة الخدمات الفنية في المحافظة فسيتم تنفيذ مشروع صيانة وتعبيد عدد من الطرق في الجفرة والبوليل والمريعية والطوب بريف المحافظة الشرقي بقيمة عقدية مقدارها ٢٣١ مليوناً و٧٦ ألف ليرة.

وكذلك سيتم عقد تنفيذ مشروع صيانة ومد مجبول إسفلتي لعدد من الطرق في قرية العنبة بريف المحافظة الغربي بقيمة عقدية مقدارها ١٥٧ مليوناً و٢٢٨ ألف ليرة، وآخر مشروع تنفيذ صيانة وتعبيد عدد من الطرق في الصالحية والرمادي والجلاء والغبرة بريف المحافظة الشرقي بقيمة عقدية مقدارها ٢١٤ مليوناً و٨٣٧ ألف ليرة.